أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر على أوضاع المرأة فى سوق العمل*

أمانى فوزى **

مقدمة

تُعد مشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية وفى مجالات الإنتاج المختلفة عنصراً مهماً فى سياسات التنمية على المستويين العالمى والمحلى ، وذلك لأن التنمية عملية شاملة تستهدف إحداث تغيير جوهرى فى حياة أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً. ولما كانت المرأة تشكل نصف القوة البشرية ، فمن الطبيعى أن تشارك على قدم المساواة فى العملية التنموية بإطلاق طاقاتها الكامنة وتحسين أوضاعها.

ويتضح من واقع تجارب التنمية فى الدول التى حققت أداءً اقتصادياً متميزاً أن مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى فى هذه الدول كان لها دور رئيس فى هذا الأداء ، فضلا عن أهمية هذا الدور فى تحقيق الرفاهة والتنمية المستدامة .

أما فى مصر ، فقد شهد الاقتصاد منذ بداية التسعينيات مرحلة تحول مهمة كانت لها انعكاسات جوهرية على سوق العمل المصرية ، ومن ثم على فرص

* ملخص رسالة ماجستير .

** مدرس مساعد ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد التاسع والأربعون ، العدد الأول ، يناير ٢٠١٢ .

المرأة فى المشاركة فى هذه السوق؛ فقد كانت بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى عام ١٩٩١ من أبرز التغيرات التى طرأت على الواقع الاقتصادى فى مصر لما يشكله ذلك البرنامج من نقلة نوعية فى حجم وطبيعة النشاط الاقتصادى بها.

فالإجراءات والسياسات الخاصة ببرنامج الإصلاح الاقتصادى تداخلت فى تأثيرها على العنصر البشرى بشكل يصعب معه فصل تأثير هذه السياسات عن بعضها البعض . كما تعددت وتداخلت اتجاهات هذا التأثير ؛ فهى لا تسير فى اتجاه واحد – من السياسات الاقتصادية الإصلاحية إلى السياسات المعنية بالعنصر البشرى – ولكن أيضا فى الاتجاه العكسى من السياسات المعنية بالعنصر البشرى إلى السياسات الاقتصادية الإصلاحية .

هذا ويمكن القول إن الآلية التى يتأثر من خلالها العنصر البشرى بالتحولات الاقتصادية تتكون من مجموعة عوامل رئيسة هى :

١ – مستويات الدخول والتى تتأثر بتغيرات التوظف وحجم النشاط الاقتصادى ومستويات الإنتاجية .

٢ – أسعار السلع الأساسية .

٣ – إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية وجودتها.

٤ – دور المرأة فى سوق العمل .

هذا وقد تأثرت سياسات التشغيل بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى خاصة فى ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق الذى يعتمد بشكل أساسى على القطاع الخاص وما يرتبط به ذلك من تقلص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.

فتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى كان من شأنه أن يحدث تراجعاً فى معدلات نمو التشغيل العام وذلك بسبب اتباع سياسات التثبيت الاقتصادى ذات الطابع الانكماشى ، فانخفض معدل نمو التشغيل بالاقتصاد المصرى من حوالى

٨٪ سنوياً فى المتوسط فى الثمانينيات إلى أن وصل إلى ما يقرب من ٣٪ سنوياً فى التسعينيات ، وانعكس هذا الانخفاض على مدى قدرة المرأة على إيجاد فرصة عمل مناسبة ومضمونة ومستقرة بالحكومة ، مما قد يدفع بها للبحث عن طريق بديل كالعمل فى القطاع الخاص بشقيه الرسمى وغير الرسمى [١] .

ومن هنا تبرز أهمية إثارة التساؤلات حول الآثار المختلفة لسياسات الإصلاح الاقتصادى على وضع المرأة فى سوق العمل المصرى .

أهمية الدراسة

نظراً لتنوع حزمة السياسات التى تكوّن منها برنامج الإصلاح الاقتصادى ، فإن آثاره تفاوتت على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، مما استدعى دراسة هذه الآثار بشكل مفصل وموضوعى لتقييم محصلتها النهائية على هيكل سوق العمل المصرى وأوضاع المرأة به . فالتغيرات المرتبطة باتباع سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى لم تقتصر على مستوى التشغيل فحسب ، بل امتدت لفرص العمل المتاحة أمام المرأة فى القطاع الرسمى مقارنة بالقطاع غير الرسمى .

بعبارة أخرى ، يمكن القول إن الإصلاح الاقتصادى قد ارتكز على مجموعة من السياسات التى أثرت سلباً بشكل مباشر وغير مباشر على الفرص المتاحة للمرأة فى سوق العمل وقد عكست التغيرات فى سوق العمل بمصر هذه التأثيرات. وكانت أهم آليات تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى على المرأة فى سوق العمل تشمل ما يلى :

* السياسات المالية والنقدية .
* إصلاح وإعادة هيكلة وحدات القطاع العام وتطبيق برنامج الخصخصة .
* سياسات تحرير التجارة .

لذا تحاول الدراسة تحليل هيكل سوق العمل المصرى مع التركيز على مقارنة الفترات الزمنية السابقة واللاحقة على تطبيق برنامج الإصلاح

الاقتصادى ، وذلك لمعرفة أثره على أوضاع المرأة بسوق العمل ، ودراسة ما إذا كان تأثير هذا البرنامج محايداً بين الجنسين .

مشكلة الدراسة

تدور إشكالية الدراسة حول أثر سياسات الإصلاح الاقتصادى – والتى بدأت مصر بالأخذ بها مع بداية عقد التسعينيات – على عمل المرأة . فبرامج الإصلاح الاقتصادى وما انطوت عليه من عملية الخصخصة ونقل الملكية إلى القطاع الخاص كان لها أثرها السلبى على بعض الفئات داخل المجتمع من حيث الحصول على فرص العمل وانطبق ذلك على الإناث بصفة خاصة . ويرجع البعض هذا الأثر إلى عدد من العوامل منها : أن تسريح العمالة فى الحكومة بدأ عادة بالمرأة قبل الرجل ، ومن ناحيةٍ أخرى فإن ارتفاع معدل الأمية بين الإناث – إذ تراوح ما بين ٦٣٪ و٥١٪ فى أواخر الثمانينيات ومنتصف التسعينيات[٢] – وانخفاض مستوى مهاراتهن ، قلل من قدرتهن على المنافسة على فرص العمل التى من الممكن أن تقدمها آليات السوق الحر مما انعكس بالسلب على نصيب المرأة غير المتساوى فى الموارد والوظائف.

لذا تدور الدراسة بشكلٍ أساسى حول البحث فى آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع عمل المرأة فى سوق العمل المصرى من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

١ – ما تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى على المرأة فى سوق العمل المصرى ؟ وهل كانت آثار تلك السياسات محايدة بين الجنسين ؟

٢ – هل نجحت سياسات الإصلاح الاقتصادى فى تحسين أوضاع المرأة فى سوق العمل ؟

٣ – كيف تعاملت المرأة مع التغيرات الجديدة ؟ وهل نجحت فى التكيف مع سياسات الإصلاح ؟

٤ - ما الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول فى مجال الإصلاح الاقتصادى ؟ وما أهم السياسات التى اتبعتها تلك الدول لمساندة المرأة فى سوق العمل ؟

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل هيكل سوق العمل المصرى ودراسة تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع المرأة به خلال المراحل المختلفة للإصلاح منذ بداية التسعينيات حتى ٢٠١٠، حيث يتم تقسيم هذه الفترة إلى مجموعة من المراحل؛ تمثل الأجيال المختلفة لسياسات الإصلاح الاقتصادى التى توالت على الاقتصاد المصرى؛ إذ تحاول الدراسة تقييم آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع المرأة من خلال قياس الفجوات النوعية فى الأجور - والتوزيع القطاعى للعمالة النسائية ، ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة ، كما تهدف الدراسة إلى الخروج بمجموعة من المقترحات للنهوض بأوضاع المرأة فى سوق العمل المصرى بما يتفق مع النتائج التى سيتم التوصل إليها.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، إذ يتم تحليل آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع المرأة فى سوق العمل المصرية على كل من المستويين النظرى والتطبيقى ، ويبدأ ذلك بالتطرق إلى الأدبيات الاقتصادية التى تناولت تطور إدماج النوع وقضايا المساواة بين الجنسين فى اقتصاديات العمل وذلك فى إطار ظاهرة الانفصال المهنى ، بالإضافة إلى تناول الأبعاد النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادى ، كما يتم الاستناد إلى المنهج المقارن من خلال دراسة تجارب بعض الدول فى مجال الإصلاح الاقتصادى وأثر ذلك على أوضاع عمل المرأة بها.

ثم يتم الانتقال إلى تحليل سياسات الإصلاح الاقتصادى والتحول خلال

المراحل المختلفة فى الاقتصاد المصرى وتقييم ما ترتب عليها من نتائج اقتصادية ، ويتم على ضوء هذا دراسة اتجاهات التغير فى معدلات البطالة والتشغيل بين الإناث ، ومعدلات الأجور الحقيقية ، وتطور المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية فى استيعاب عنصر العمل وخاصة العمالة النسائية ، وتتبُع خصائص تلك العمالة فى سوق العمل المصرى ؛ وذلك لمحاولة تحديد أكثر الفئات تعرضاً لآثار سياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر .

هذا وتستند الدراسة إلى مؤشر الفجوات النوعية فى الأجور والذى يهدف إلى قياس التفاوتات فى متوسط الأجور بين كل من الإناث والذكور ، وذلك خلال المراحل الزمنية التى تشملها فترة الدراسة .

وتتكون الدراسة من ثلاثة فصول : يتناول الفصل الأول منها الإطار النظرى لمساهمة المرأة فى العمل من خلال دراسة المرأة فى اقتصاديات العمل وتجارب الإصلاح الاقتصادى فى بعض الدول وأثرها على عمل المرأة ، حيث انتهجت العديد من الدول النامية – منذ أوائل الثمانينيات – سياسات للإصلاح الاقتصادى نتيجة لتفاقم عبء المديونية الخارجية وتدهور نسب التبادل الخارجى لغير صالح الدول النامية على أثر الانخفاض الحاد فى أسعار صادراتها من المواد الأولية، وهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج حتى أصبحت الدول النامية مصدراً لتحويلات كبيرة إلى الدول الصناعية . الأمر الذى أدى إلى حدوث أزمات بالاقتصاد الكلى، لذلك لم تجد تلك الدول النامية مفراً من اتباع إجراءات وسياسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين.

فقد تناولت الدراسة أهم الآثار المرتبطة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى على كلٍ من المكسيك وكوريا وغانا، والتعرف على السياسات التى اعتمدت عليها هذه الدول للحد من الأثر السلبى لسياسات الإصلاح الاقتصادى على المرأة ، حتى يمكن الاستفادة منها فى التجربة المصرية .

كذلك يمكن القول إنه من أهم أسباب اختيار تلك الدول استنادها إلى

مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة التمييز ضد المرأة فى سوق العمل ومساندتها للنهوض بأوضاعها الاقتصادية ، والحد من الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى التى طبقتها .

هذا وقد اتضح من خلال استعراض تجارب بعض الدول فى مجال الإصلاح الاقتصادى أن تلك الدول قد استطاعت التصدى للآثار السلبية لبرامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى على المرأة فى سوق العمل وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات التى هدفت إلى مساندة ودعم المرأة . وقد تضمنت تلك الإجراءات اتباع سياسات سوق العمل النشطة والتى تهدف إلى تحسين أداء أسواق العمل ، وذلك من خلال تقديم خدمات التشغيل، والتدريب ، وتنمية المشروعات الصغيرة ، ودعم التوظيف الذاتى . هذا بالإضافة إلى إصدار القوانين التى تمنع التمييز ضد المرأة فى سوق العمل ، وتقليص الفجوات النوعية ، من خلال توفير فرص حصول المرأة على الموارد والتسهيلات الائتمانية .

واتضحت نتائج هذه الإجراءات من خلال حدوث تحسن فى أوضاع عمل الإناث بتلك الدول خلال السنوات اللاحقة لتطبيق سياسات وإجراءات دعم ومساندة المرأة بها وذلك على النحو التالى :

- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة فى قوة العمل بالمكسيك لتصل إلى ٣٢ر٤٪ عام ١٩٩٥ و ٣٤ر٥٪ عام ٢٠٠١ و٣٦٪ عام ٢٠٠٨. كما تشير بيانات تعداد المكسيك لعام ٢٠٠٣ إلى زيادة أجور الإناث مقارنة بالذكور من ٧٢ر٨٪ فى عام ١٩٩١ إلى ٨٢ر٦٪ فى عام ٢٠٠١ بالنسبة للاقتصاد ككل ، وبالتالى تراجع الفجوة النوعية فى الأجور بينهما [٣] .
- ارتفاع مساهمة المرأة فى قوة العمل فى كوريا الجنوبية من ٥١ر٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥٢ر٧٪ عام ١٩٩٧ ونحو ٥٣ر٤٪ عام ٢٠٠٢، هذا بالإضافة إلى تراجع معدلات بطالة الإناث من ٥ر٦٪ عام ١٩٩٨ إلى نحو

٣ر٣٪ عام ٢٠٠٠ ثم ٥ر٢٪ فى ٢٠٠٢ [٤] .

- ارتفاع معدلات مشاركة المرأة فى قوة العمل فى غانا لتبلغ نحو ١ر٧٥٪ عام ٢٠٠٣ مقابل ٥ر٧٥٪ بالنسبة للذكور، بمعنى تقارب معدلات مشاركة الجنسين فى قوة العمل والحد من التمييز ضد المرأة فى سوق العمل [٥] .

وتناول الفصل الثانى من الدراسة سياسات الإصلاح الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى من خلال التطرق إلى الإصلاح الاقتصادى والتحول فى الاقتصاد المصرى ودراسة تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادى على سوق العمل المصرى، حيث مرت سياسات الإصلاح الاقتصادى التى توالت على الاقتصاد المصرى بمراحل ثلاث لعملية الإصلاح الاقتصادى الحالية والتى بدأت عام ١٩٩١ وكان هدفها تحقيق وإرساء الاستقرار فى الاقتصاد وتوليد نمو اقتصادى مستدام ، وذلك على النحو التالى :

المرحلة الأولى : التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى (التطبيق الرسمى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١) .

المرحلة الثانية : الركود الاقتصادى (١٩٩٨– ٢٠٠٣).

المرحلة الثالثة : منذ ٢٠٠٤ حتى الآن .

وتناول الفصل الثالث من الدراسة سياسات الإصلاح الاقتصادى وأثرها على عمل المرأة من خلال دراسة الخصائص المميزة لعمالة الإناث فى الاقتصاد المصرى وأثر سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع المرأة فى سوق العمل من خلال التطرق إلى مساهمة المرأة فى قوة العمل والنشاط الاقتصادى، ومساهمة الإناث فى القطاعات المختلفة ، ووضع المرأة فى هيكل المهن ومستويات التكسب ، ومعدلات البطالة بين الإناث .

كما تناولت الدراسة أهم العوامل المؤثرة على مساهمة المرأة فى سوق العمل المصرى ومنها ما يلى :

١- الظروف العامة لسوق العمل
٢- السياسات التعليمية والتدريبية
٣- التقاليد الاجتماعية السائدة

الخاتمة

تباينت آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى من دولة لأخرى ؛ فبينما حققت تلك السياسات نجاحاً ملموساً فى بعض الدول كان لها تأثيرها السلبى على البعض الآخر وخاصة فيما يتعلق بأسواق عمل تلك الدول - وهو ما تمت الإشارة إليه فى الفصل الأول من الدراسة .

وفيما يتعلق بالاقتصاد المصرى، فقد مرت سياسات الإصلاح الاقتصادى التى توالت على الاقتصاد المصرى بمراحل مختلفة ؛ فهناك ثلاث مراحل لعملية الإصلاح الاقتصادى الحالية والتى بدأت عام ١٩٩١ وكان هدفها تحقيق وإرساء الاستقرار فى الاقتصاد وتوليد نمو اقتصادى مستدام . وقد كان لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادى هذه ، وخاصة السياسات الانكماشية، تأثيرها الواضح على سوق العمل وذلك من حيث إمكانية خلق فرص عمل جديدة للداخلين الجدد فى سوق العمل ، مما أثر على أوضاع عمل المرأة على وجه الخصوص .

فعلى الرغم من نجاح سياسة التثبيت الاقتصادى التى طبقتها مصر فى النصف الأول من التسعينيات فى تحقيق التوازن النقدى والمالى، إلا أن طبيعتها الانكماشية فرضت قيوداً أو سقوفاً على إمكانية زيادة معدلات الاستثمار الخاص ، وبذلك عجزت الزيادة فى الاستثمار الخاص عن تعويض الانخفاض فى الاستثمار العام وعن خلق فرص عمل جديدة ، واستيعاب المزيد من العمالة النسائية ، وذلك فى الوقت الذى تراجع فيه دور الدولة فى التشغيل . بالإضافة إلى نمط توزيع الاستثمارات ، حيث تنخفض الاستثمارات فى القطاعات كثيفة استخدام العمالة، مما أدى إلى تفاقم معدلات بطالة الإناث .

ومع تراجع دور الدولة فى تعيين الخريجين وتقلص دورها فى ظل اقتصاد

السوق ، انحسرت الفرص المتاحة للمرأة فى العمل وبالتالى أصبحت أكثر عرضة لفقد وظيفتها وكذلك المزايا المرتبطة بالوظيفة الحكومية، وخاصة أن الحكومة هى المستخدم الرئيس للمرأة .

هذا وقد أصبح القطاع الخاص غير الرسمى الملاذ الأساسى للمرأة العاملة بسبب قلة فرص العمل أمامها فى القطاع الخاص الرسمى نتيجة لصعوبة ظروف العمل للمرأة به عن القطاع العام ، بالإضافة إلى تحيزه ضدها وتفضيله تعيين الذكور ، إلى جانب تفاوت مستويات الأجور بين كل من الإناث والذكور ؛ حيث يفوق متوسط أجر الرجل ذلك الذى تحصل عليه المرأة . وهو ما اتضح أيضاً من خلال قياس مؤشر الفجوة النوعية فى الأجور – والذى استندت إليه الدراسة الحالية – لقياس تفاوتات الأجور بين كل من الجنسين منذ بداية التسعينيات ، حيث بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وفى المراحل اللاحقة له حيث الأجيال الجديدة من الإصلاحات الاقتصادية . وهكذا لم تكن آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى محايدة بين كل من الإناث والذكور فى سوق العمل المصرى .

وإن كانت المرأة قد تكيفت مع تلك السياسات بزيادة انخراطها فى النشاط الاقتصادى ، وذلك من خلال المشروعات الصغيرة (سواء كانت صاحبة المشروع أو مجرد عاملة به) فى ظل ما تقدمه لها الحكومة والمؤسسات والهيئات المعنية بالمرأة من مساعدات وتسهيلات فى إقامة مثل هذه المشروعات .

وفى هذا الصدد طرحت الحكومة عدداً من السياسات والتوجهات منها : سياسات تفعيل مشاركة المرأة فى مجال المشروعات الصغيرة بدايةً من المشروعات متناهية الصغر للمرأة الريفية والفقيرة ، ومروراً بمشروعات الصناعات الغذائية ومشروعات الخدمات والمشروعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات . ومن أمثلة ذلك "برنامج الأسر المنتجة"

الـذى يعـتـبـر مـن المشروعـات الرائـدة فى مـجـال تقديـم مـشـروعـات صـغيـرة ومتناهـية الصـغر للمـرأة المصـريـة ، فضـلاً عـن دوره المهم فـى تعظيـم الاستفـادة مـن المهـارات الحرفيـة واليدويـة فى أقاليم مصـر ، ودوره فى تقـديـم القـروض والخدمـات التدريبيـة والعينيـة والتسـويقيـة اللازمـة لتنفيـذ المشروعات .

وتُعد مساهمة المرأة فى قطاع المشروعات الصغيرة دعامة أساسية لدفع الاقتصـاد القومى ، خاصة وأن هذا القطاع قد استمد أهمية خاصة فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى .

ورغم الجهود المبذولة فى هذا المجال ، إلا أن العمالة النسائية فى مجال المشروعات الصغيرة تتسم بما يلى :

* الانخـفـاض النسـبى لحـصـة الإنـاث مـن إجـمـالـى أصـحـاب المشـروعـات الصغيرة ، بالإضافة إلى تركزها النسبى فى قطاع التجارة بصفة خاصة مقارنة بقطاعى الصناعة والخدمات .
* انخفاض المستوى التعليمى للمرأة صاحبة المشروع مقارنة بالرجل .
* قلـة فرص المـرأة فى الحصـول على التدريب المهنى .

لذا فقد انتهت الدراسة إلى بعض التوصيات والمقترحات للنهوض بأوضاع عمل المرأة فى الاقتصاد المصرى ، منها ما يلى :

١ - إنشاء برامج رعاية يومية للأمهات العاملات (حضانات لأطفالهن) فى جميع قطاعات الاقتصاد المصرى من أجل تيسير عمل المرأة ، وذلك اقتداء بتجربة المكسيك فى هذا المجال .

٢ - وضع الآليات اللازمة لضمان تفعيل قوانين العمل التى تمنع التمييز ضد المرأة فى سوق العمل المصرى ومراقبة تنفيذها .

٣ - إنشاء وحدات مماثلة لوحدة تكافؤ الفرص التابعة لوزارة المالية وذلك فى جميع القطاعات ووحدات النشاط الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى لتعمل

على تضييق الفجوة النوعية بين الإناث والذكور فى جميع المجالات وتنمية قدرات العاملين بتلك القطاعات وتطوير أدائهم .